

Distr.: General
14 February 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	 ملحة عامة عن الإقليم
٤	 أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٥	 ثانيا - الميزانية
٥	 ثالثا - الأحوال الاقتصادية
٥	 ألف - ملحة عامة
٦	 باء - الخدمات المالية
٧	 جيم - السياحة
٨	 دال - الزراعة ومصادر الأسماء
٨	 هاء - الاتصالات والبنية التحتية
٩	 رابعا - الأحوال الاجتماعية
٩	 ألف - العمل والهجرة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120319 060319 19-02375 (A)



١٠		باء - التعليم
١١		جيم - الصحة
١٢		دال - الجريمة والسلامة العامة
١٢		هاء - حقوق الإنسان
١٣		خامسا - البيئة
١٤		سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٥		سابعا - مركز الإقليم في المستقبل
١٥		ألف - موقف حكومة الإقليم
١٥		باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٦		ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر فرجن البريطانية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

مثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم أغسطس جاسبرت (منذ آب/أغسطس ٢٠١٧).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد نحو ١٠٠ كيلومتر إلى الشرق من بورتوريكو وعلى بعد ٢٥ كيلومترا من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، ويضم مجموعة مؤلفة من قرابة ٦٠ من الجزر والجزيرات والجزئيات الشعابية المنخفضة التي تشكل مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أرخبيلًا. ومن بين جزر الإقليم هذه هناك عشرون جزيرة مأهولة. أما الجزر الرئيسية فهي تورتولا، وفرجن غوردا، وأنيغادا، وخوست فان دايك.

مساحة اليابسة: ١٥٣ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١١٧ ٨٠ كيلومترا مربعا.

عدد السكان: ٢٨ ٢٠٠ نسمة (تعداد عام ٢٠١٠)، بينهم ٣٩ في المائة من المواطنين، أو "أبناء الإقليم". أما الأغلبية العظمى من السكان "غير أبناء الإقليم" فهم من بلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الشمالية، وأوروبا.

العمر المتوقع عند الولادة: ٧٦,٥ سنة؛ ٧٢,٩ سنة للرجال و ٨٠,٨ سنة للنساء (تقديرات عام ٢٠١٥).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: رود تاون، تقع في جزيرة تورتولا، كبرى الجزر.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء دانيال أورلاندو سميث (منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي الوطني؛ وحزب جزر فرجن.

الانتخابات: أُجريت آخر مرة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ الانتخابات المقبلة: ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩.

الهيئة التشريعية: مجلس نواب واحد يضم ١٥ عضواً.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٣٦ ٣٠٠ دولار (تقديرات عام ٢٠١٦).

الاقتصاد: الخدمات المالية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والبلدان والأقاليم الكاريبية.

معدل البطالة: ٢,٨ في المائة (عام ٢٠١٤).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لمحة تاريخية: كان الأراواك والكاريب أول السكان المعروفين للإقليم، وهم من الشعوب الأصلية في المنطقة. وقد أنشأ الهولنديون أول مستوطنة أوروبية دائمة في الجزر في عام ١٦٤٨. وفي عام ١٦٦٦، بسط مزارعون بريطانيون سيطرتهم على الجزر وحصل الإقليم على مركز المستعمرة البريطانية.

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - وفقا لمرسوم إصدار دستور جزر فرجن لعام ٢٠٠٧، يُعيّن التاج البريطاني حاكما يضطلع بمسؤوليات شتى منها الدفاع، والأمن الداخلي، والشؤون الخارجية، وتحديد شروط وأحكام الخدمة للأشخاص العاملين في الخدمة العامة، وإدارة المحاكم. ففي بعض مجالات الشؤون الخارجية التي تتصل بمسائل معينة تدرج ضمن الحقائق الوزارية، ينص الدستور على أن تكون لحكومة الإقليم مسؤولية مفوّضة. وتحتفظ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بسلطات مخصصة لسن قوانين تتعلق بالسلام والنظام والحكم الرشيد في جزر فرجن البريطانية. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، تتمتع حكومة الإقليم بصلاحيات التفاوض على إبرام معاهدات في مجالات معينة منها المسائل المتعلقة بقطاع الخدمات المالية الخارجية.

٢ - وينص دستور ٢٠٠٧ على العمل بحكومة ذات طابع وزاري أكثر رسمية في هيكلها فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية. ويتألف مجلس الوزراء من الحاكم؛ ورئيس وزراء يعينه الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين محليا لمجلس النواب؛ وأربعة وزراء آخرين يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء؛ وعضو واحد بحكم منصبه هو المدعي العام. ويتولّى الحاكم رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء ولكن لا يحق له التصويت. وتقوم اللجنة التوجيهية لمجلس الوزراء، التي تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء وأمين مجلس الوزراء، بالاتفاق على جدول الأعمال. ويتألف مجلس النواب من رئيس للمجلس والمدعي العام (بحكم منصبه) و ١٣ عضوا منتخبا - ٩ أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية و ٤ أعضاء يمثلون الإقليم ككل.

٣ - وينص الدستور على إجراء الانتخابات العامة مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون على أساس الأغلبية البسيطة. ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن ١٨ سنة وأن تكون لهم صفة "ابن الإقليم". وتمنح هذه الصفة صاحبها الحق في العمل دون تصريح وحق التصويت. وفي الممارسة العملية، يجب على الشخص أن يقيم بصفة متواصلة في الإقليم مدة ٢٠ سنة قبل أن يحق له طلب الحصول على الإقامة الدائمة، وعلى صفة ابن الإقليم في وقت لاحق. وفي الانتخابات العامة التي أجريت في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، فاز الحزب الديمقراطي الوطني الحاكم، بقيادة رئيس الوزراء دانيال أورلاندو سميث، بالأغلبية مجددا، حيث حصل على ١١ من أصل ١٣ مقعدا، بينما فاز حزب جزر فرجن بالمقعدين المتبقين. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أعلن الحاكم حل مجلس النواب وحدد ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ تاريخا لإجراء الانتخابات العامة القادمة.

٤ - ويتألف قانون جزر فرجن البريطانية من القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تسنها إما الهيئة التشريعية للإقليم أو المملكة المتحدة نيابة عن الإقليم. وتُدير شؤون القضاء المحكمة العليا لمنطقة شرق البحر الكاريبي، ومقرها سانت لوسيا. وتضم محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. وهناك محكمة صلح ابتدائية تبت في قضايا مدنية وجنائية محددة، ومحكمة للأحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ويوجد ثلاثة قضاة مقيمين تابعين لمحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف زائرة تعقد جلساتها في الإقليم مرتين سنويا، وتتألف من رئيس قضاة المحكمة واثنين من قضاة الاستئناف. ومجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة هو محكمة الاستئناف النهائية. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية "لمواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية".

٥ - وقد ذكرت ممثلة جزر فرجن البريطانية في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في كيتو من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ أن موقف الإقليم هو الإبقاء على علاقته الحالية مع الدولة القائمة بالإدارة، وهي علاقة قائمة على أساس الاحترام المتبادل والشراكة المسؤولة، بينما يواصل الإقليم نموه. علاوةً على ذلك، وأثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في كيتو في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، قال ممثل جزر فرجن البريطانية إن لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ينبغي، في رأيه، أن تضع أهدافاً محددة قابلة للتطبيق، مع مراعاة خصوصيات كل إقليم، من أجل مواصلة النهوض بعملية إنهاء الاستعمار في جميع الأقاليم.

٦ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قدمت حكومة جزر فرجن البريطانية دليلاً خطياً إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم في برلمان المملكة المتحدة، في إطار التحقيق المعنون "مستقبل أقاليم المملكة المتحدة وراء البحار". وفي الوثيقة، ذكرت حكومة الإقليم أن الأوان قد آن لإجراء مراجعة للدستور، بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على اعتماد مرسوم إصدار دستور جزر فرجن لعام ٢٠٠٧. وأشارت أيضاً إلى قرار المملكة المتحدة المتعلق بفرض سجلات عامة بملكية الانتفاع في أقاليم ما وراء البحار مهددة بإصدار أمر من مجلس الملكة الخاص (انظر الفقرة ١٥ أدناه)، فيما يمثل ابتعاداً عن سياسة المملكة المتحدة التقليدية تجاه جزر فرجن البريطانية، مما أثر على العلاقة بينهما وعلى الحق في تقرير المصير. وأشارت إلى لزوم إنشاء "هيكل دستوري" جديد ومختلف جذرياً، يكون أكثر توافهاً مع الأهداف والتطلعات الاستراتيجية للإقليم. ودعت حكومة الإقليم إلى إجراء مراجعة للدستور من أجل الوقوف على تلك الرغبات والتطلعات حتى يتسنى للإقليم المضي قدماً نحو مزيد من الحكم الذاتي، وترسيخ المؤسسات الديمقراطية للحكومة، وكذلك تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة.

ثانياً - الميزانية

٧ - تمتد السنة المالية لحكومة جزر فرجن البريطانية من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر. ووفقاً لما جاء في معلومات قدمتها السلطة القائمة بالإدارة، فقد بلغت النفقات المقدرة للإقليم لعام ٢٠١٨ قرابة ٣٣٩ مليون دولار، بينما بلغت الإيرادات المقدرة نحو ٣١١ مليون دولار.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٨ - الركيزتان الأساسيتان لاقتصاد الإقليم هما السياحة والخدمات المالية الخارجية. ووفقاً لما ورد في الخطاب المتعلق بميزانية عام ٢٠١٨ الذي أدلى به رئيس وزراء ووزير مالية حكومة الإقليم، فقد كان التقدير المؤقت للنتائج المحلي الإجمالي الاسمي لعام ٢٠١٧ هو ٩٨٨,٥ مليون دولار. وبالقائمة الحقيقية، قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي، في نهاية عام ٢٠١٧، بمبلغ ٨٨٩,٢ مليون دولار، فيما مثل انخفاضاً نسبته ٢,٧ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٦. وخلال الفترة من ٧ آب/أغسطس إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ضرب جزر فرجن البريطانية فيضان غير مسبوق وإعصارين من الفئة ٥ (نادرة الحدوث فيما سبق)، هما إعصارا إيرما وماريا. وتعرض الإقليم لأضرار كارثية المستوى تُقدَّر بمبلغ ٣,٦ بلايين دولار في الاقتصاد بأكمله، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي السنوي أكثر من ثلاث مرات ونصف المرة. وساعد الأداء

الثابت لقطاع الخدمات المالية في التخفيف من أثر التراجع الملحوظ الذي شهده قطاع السياحة وقطاعات أخرى بعد أحداث عام ٢٠١٧ المدّمة. ووفقاً للدليل الخطي المقدم من حكومة الإقليم إلى لجنة الشؤون الخارجية، يُتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٨ نتيجة الإعصارين، ويتوقع أن يستغرق خمسة أعوام على الأقل لكي يعود إلى مستوياته قبل إعصار إيرما.

٩ - ووفقاً لتقييم للأضرار والخسائر أجرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعرضت فيه الآثار الاقتصادية وغيرها من الآثار المترتبة على إعصاري إيرما وماريا، بلغ عدد الأشخاص المتضررين نحو ١٧ ٩٨٥ شخصاً، فيما يُعزى بالأساس إلى الأضرار التي لحقت بمنزلهم وممتلكاتهم الأخرى. ووقعت أربع وفيات في الإقليم ونحو ١٢٥ إصابة ذات صلة بعد إعصار إيرما، بينما لم يبلغ عن وقوع خسائر في الأرواح نتيجة لإعصار ماريا. وقُدّرت التكلفة الإجمالية لإعصار إيرما في جزر فرجن البريطانية بمبلغ ٢,٣ بليون دولار. وبلغت حصة القطاعات الإنتاجية ٤١,٩ في المائة (٦٩١,٦ مليون دولار) من مجموع الأضرار، وتلتها القطاعات الاجتماعية، بنسبة ٤٠,٢ في المائة، ثم البنية التحتية بنسبة ١٧,٦ في المائة.

١٠ - وفي أعقاب الظواهر الجوية الشديدة الوطأة التي ضربت الإقليم في عام ٢٠١٧، وضعت لجنة التنسيق لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث خطة أولية للتعافي والتنمية، نوقشت بالتشاور مع أصحاب المصلحة وعامة الجمهور. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، نشرت اللجنة وثيقة تعرض "خطة التعافي والتنمية" التي تتضمن مشاريع وبرامج ومبادرات سياساتية للتعافي والتنمية. وفي حين تركز الخطة على التعافي في الإقليم، فإنها ترسي كذلك الأساس لخطة تنمية شاملة. وتتضمن الخطة خمسة قطاعات وقطاعات فرعية ذات أولوية لتحقيق رؤية الإقليم المبينة في الوثيقة، وهي: تحقيق تماسك المجتمع وتمكينه؛ وإنشاء اقتصاد نشط قائم على الابتكار؛ وهيئة بنية تحتية قادرة على الصمود؛ ورعاية البيئة واستدامتها؛ والحوكمة الرشيدة. وأقر مجلس النواب الثالث الخطة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأنشأت حكومة الإقليم وكالة التعافي والتنمية من خلال قانون وكالة جزر فرجن للتعافي والتنمية. وكُلِّفت الوكالة بولاية محدودة مدتها خمس سنوات، وستنفذ، بالتشاور مع حكومة الإقليم، المشاريع ذات الأولوية الواردة في الخطة.

١١ - وفي رسالة ألقاها رئيس الوزراء ووزير المالية بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لإعصار إيرما، قال إن كارثة عام ٢٠١٧ زادت الوعي بمسألة التأهب والحاجة الماسة إلى حماية البيئة على مدى أبعد. وأضاف قائلاً إن على الرغم من إحراز تقدم كبير في إعادة بناء البنية التحتية والمرافق في الإقليم، فقد كان المقرر إنجازه أكثر بكثير. كما أبرز التقدم المحرز نحو تحقيق التعافي في قطاع السياحة والقطاع المالي، وكذلك فيما يتعلق بالخدمات الإنسانية والاجتماعية.

باء - الخدمات المالية

١٢ - ورد في الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ أن التحديات التي واجهها قطاع الخدمات المالية في عام ٢٠١٦ تجلت في الانخفاض الملحوظ في معدل تسجيل الشركات الجديدة. وعلى الرغم من تراجع معدل تسجيل الشركات الجديدة بنحو ٣٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٦، فلاذاءً الثابت المتعلق بعمليات إعادة التسجيل وغير ذلك من معاملات الشركات يعني أن إجمالي النشاط الاقتصادي والإيرادات المتأتية من الشركات لم يتعرض للتراجع الحاد الذي كان يمكن أن يحدث. وقد تبين من عمليات التسجيل وأرقام الإيرادات لعام ٢٠١٧ حدوث تعافي طفيف من التحديات التي واجهها القطاع

في عام ٢٠١٦، رغم هبوب إعصارين من الفئة ٥ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. فقد تمكنت بعض مؤسسات الأعمال في قطاع الخدمات المالية من نقل عملياتها خارج الإقليم في أعقاب الإعصارين. ويسرت حكومة الإقليم عودة هذه المؤسسات للمساعدة في تحقيق استقرار الاقتصاد وتعزيز الانتعاش الاقتصادي. وكان ثمة ما مجموعه ٤٥٩ ٣٨٩ شركة عاملة مسجلة في نهاية عام ٢٠١٧.

١٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أبرمت جزر فرجن البريطانية ترتيباً ثنائياً مع المملكة المتحدة بشأن تبادل المعلومات المتصلة بملكية الانتفاع. ودخل هذا الترتيب حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وهو يتيح لسلطات إنفاذ القانون إمكانية الاطلاع في زمن شبه حقيقي على المعلومات المتصلة بملكية الانتفاع للشركات والكيانات القانونية المسجلة في نطاق الولايات القضائية لكل من تلك السلطات.

١٤ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، المعقد في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رحبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزته هذه الأقاليم مع المراكز المالية في تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة عن تبادل المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع في سياق إنفاذ القانون، بما في ذلك إنشاء نظم جديدة وأمنة لجمع المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع وتبادلها واستخدامها، حيثما لم تكن موجودة بالفعل. وأعلن المجلس الوزاري المشترك التزامه باستعراض فعالية الترتيبات قبل ستة أشهر من حلول الموعد النهائي لتنفيذها. ورحب بتعاون الأقاليم في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية والتصدي للجرمة المالية وتحقيق التعاون البناء للأقاليم مع الفريق المعني بمدونة قواعد السلوك (ضرائب مؤسسات العمل التجاري) التابع للاتحاد الأوروبي ومشاركتها في الاجتماع الأول للمنتدى العالمي لاسترداد الموجودات. وأعاد المجلس الوزاري المشترك تأكيد التزامه بالقيام بدور قيادي في التصدي للفساد وتعهده بإعطاء الأولوية للمزيد من العمل من أجل إتاحة تمديد تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الأقاليم في الوقت المناسب، ولا سيما متى طلبت الأقاليم ذلك التمديد، وبتحديد مسار واضح لهذه العملية، بالبناء على الاجتماع الذي عقد أثناء الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في فيينا في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أقر برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال، الذي يلزم وزير الخارجية بأن يوقر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل ملكية الانتفاع للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعَدَّ، في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، مشروع أمر صادر عن مجلس الملكة الخاص يلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل.

جيم - السياحة

١٦ - وفقاً لما ورد في الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، انخفض العدد الإجمالي للسياح الوافدين بنسبة ٣٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٧ بسبب الآثار الناجمة عن الظواهر الجوية الشديدة الوطأة التي وقعت في ذلك العام. وانخفض عدد السياح الوافدين في رحلات اليوم الواحد وعلى متن السفن السياحية بنسبة ٤٢,٩ في المائة، بينما انخفض عدد السياح الوافدين للمبيت ليلة واحدة بنسبة ١٧,٩ في المائة. ويتوقع أن يمثل عام ٢٠١٨ عاما عسيراً آخر على قطاع السياحة. وعلى وجه الخصوص، قد تتعرض سياحة سفن الرحلات وحصّة الفنادق من الزوار الوافدين للمبيت ليلة واحدة لمزيد من التراجع

في عام ٢٠١٨. ومع ترميم الممتلكات وإنجاز عمليات تحسين البنية التحتية، يتوقع أن يرتد عدد السياح الوافدين إلى سابق عهده في عام ٢٠١٩، حيث يتوقع أن يفوق إجمالي عددهم مليون سائح في عام ٢٠١٩ وأن يستمر مسار النمو فيما بعد.

١٧ - ووفقاً لما ورد عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان القطاع الأكثر تضرراً من إعصار إيرما بوجه عام هو قطاع السياحة، حيث تكبد نسبة ٤٦,٦ في المائة من التكلفة الإجمالية، و ٤١,٣ في المائة من مجموع الأضرار، و ٨١,٥ في المائة من مجموع الخسائر. وبلغت التكلفة الإجمالية لإعصاري إيرما وماريا في قطاع السياحة ١,٠٦ بليون دولار.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

١٨ - ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن نصيب الزراعة وصيد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم بلغ حوالي ١,٤٥ في المائة في عام ٢٠١٤. وتلبي معظم الاحتياجات الغذائية عن طريق الواردات. وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة قرابة ٨٠٠ هكتار وخصّصت ٤٠٠٠ هكتار أخرى من الأراضي للمراعي. وتمثل الفواكه والخضروات المحاصيل الرئيسية، ويؤجّه إنتاجهما للاستهلاك المحلي والتصدير على حد سواء. وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي المستورد الرئيسي للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد في جزر فرجن البريطانية.

١٩ - وفي الإقليم، يحكم قانون مصائد الأسماك لعام ١٩٩٧ وأنظمة مصائد الأسماك لعام ٢٠٠٣ المصائد التجارية والترفيهية الصغيرة الحجم التي تغذي السوق المحلية بالأساس.

٢٠ - ووفقاً لما ورد في خطة "التعافي فالتنمية"، فقد أثر إعصارا عام ٢٠١٧ سلباً على قطاع مصائد الأسماك، من زاويتي العرض والطلب على حد سواء. فقد تعرض مبنى مجمع صيد الأسماك لأضرار هيكلية وفُقدت جميع المجمّعات. وتقدر التكلفة الإجمالية التي تكبدتها مصائد الأسماك بمبلغ ٢,٩ مليون دولار. وتضرّر القطاع الزراعي بشدة من جراء إعصاري إيرما وماريا، اللذين دمرا أبنية زراعية (مثل الحظائر والمساح) وأسيجة وطرقاً ومعدات وخزانات مياه ومحاصيل وأشجاراً وغير ذلك من المدخلات الزراعية. وتقدر التكلفة الإجمالية التي تكبدتها القطاع الزراعي الفرعي بحوالي ١٠,٧ ملايين دولار.

هاء - الاتصالات والبنية التحتية

٢١ - في جزر فرجن البريطانية شبكة من الطرق المعبدة طولها أكثر من ٢٠٠ كيلومتر. وتوجد في الإقليم ثلاثة مطارات دولية، منها المطار الدولي الرئيسي، مطار تيرانس ب. ليتسوم الدولي، الموجود في جزيرة بيف. وتعمل خدمات الشحن المباشر بالسفن انطلاقاً من المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. ويوجد مرفأ في منطقة عميقة المياه في رود تاون. وهناك عبّارات تقدم خدمات للنقل المنتظم بين تورتولا وبعض الجزر الأخرى في الإقليم وبين تورتولا وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

٢٢ - وقد اكتملت في أوائل عام ٢٠١٦ أشغال توسيع رصيف سفن الرحلات في تورتولا، إلى جانب تطوير الجهة البرية الذي بدأ في عام ٢٠١٤، وأصبحت جاهزين للخدمة في آذار/مارس ٢٠١٦.

٢٣ - وينظم التخطيط العمراني في جزر فرجن البريطانية قانونُ التخطيط العمراني لعام ٢٠٠٤، الذي يقتضي الحصول على موافقة هيئة التخطيط العمراني على كل المشاريع العمرانية في الإقليم.

٢٤ - وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات النطاق العريض، بما فيها خدمات الإنترنت، متاحة في جميع أنحاء الإقليم. ويوجد ثلاثة من مقدمي الخدمات الرئيسيين، يخضعون لنظام ينظم الاتصالات السلكية واللاسلكية أنشئ في عام ٢٠٠٦.

٢٥ - ووفقا لما ورد في "خطة التعافي والتنمية"، فقد تعرضت البنية التحتية للطرق في الجزر الرئيسية لأضرار شديدة من جراء إعصاري إيرما وماريا وما سبقهما من فيضانات. وتقدر الأضرار التي لحقت بالطرق والحوادث البحرية بحوالي ٦٩ مليون دولار. وكان المطار الرئيسي في جزيرة بيف (مطار تيرانس ب. ليتسوم الدولي) هو الأشد تضررا. وبلغت التكلفة الإجمالية للأضرار التي لحقت بالطرق والمطارات والموانئ ومعدات النقل ٢٧٤,٤ مليون دولار. وتعرضت شبكة توزيع المياه (لا سيما خطوط الخدمات) ومضخات المياه لأضرار جسيمة، مما أثر على توزيع المياه للأسر المعيشية. وحال انقطاع الكهرباء عن جميع الجزر دون إنتاج المياه في محطات تحلية المياه لفترات طويلة من الزمن، مما أثر على إمدادات المياه للأسر المعيشية والأعمال التجارية. وفيما يتعلق بالصرف الصحي، فقد تعرضت محطة الضخ الرئيسية في رود تاون للتلف، وتوقفت محطات معالجة مياه الصرف الصحي في بيرت بوينت وكين غاردن باي عن العمل نتيجة لمشاكل الطاقة الكهربائية. وقُدرت الأضرار الإجمالية والتكاليف الأخرى التي تكبدها قطاع المياه والصرف الصحي بما يتجاوز ٦٣,٩ مليون دولار. وفي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، لحق أغلب الأضرار التي تعرضت لها شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بالأسلاك والكابلات الممتدة فوق سطح الأرض، وصواري الهوائيات، وأطباق السواتل، وأبراج الهواتف الخلوية. وقُدِّر مجموع الأضرار والخسائر والتكاليف الإضافية الناجمة عن إعصار إيرما بمبلغ ٦٦,٧ مليون دولار.

رابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل والهجرة

٢٦ - وفقا لما ورد في الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، فقد زاد العدد الإجمالي للأشخاص العاملين في عام ٢٠١٦ بنسبة ٢ في المائة تقريبا عن عددهم الإجمالي في عام ٢٠١٥، وهو ٢٠٠٢٩ شخصا. وزاد متوسط الإيرادات بنسبة ١,٢ تقريبا في عام ٢٠١٦، مقارنة بمبلغ ٢٦ ٧٤٨ دولارا في عام ٢٠١٥. ودلت معاملات جيني على انخفاض معدل التفاوت في القوة العاملة في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥، مع انخفاض قيم معامل جيني في عام ٢٠١٥ عن عام ٢٠١٤ للرجال والنساء على حد سواء. ولكن في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦، ظهر تحسن في معامل جيني للمرأة فقط، مع زيادة التفاوت في الأجور بين الرجال وفي الأرقام الإجمالية. وفي الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، انخفضت قيم معامل جيني للرجال والنساء على حد سواء. وكشفت ديناميات الأجور لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ أن نسبة النساء في فئة الدخل المنخفض كانت أعلى من نسبة الرجال في هذه الفئة، وأن نسبة الرجال في فتي الدخل المتوسط والمرتفع كانت أعلى من نسبة النساء في هاتين الفئتين في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦. ويدل هذا، بالإضافة إلى متوسطات الدخول، على وجود تفاوت بين دخول النساء والرجال في سوق العمل. ويشير مستوى معاملات جيني، إلى جانب تزايد التفاوت في الدخل بين الرجل والمرأة، إلى اتساع الفجوة في الأجور بين الجنسين.

٢٧ - وتمنح حكومة الإقليم إعفاءات من تصاريح العمل على أساس الالتحاق بالنظام المدرسي (الدخول في المرحلة الابتدائية وإتمام المرحلة الثانوية)، أو الزواج من أحد أبناء الإقليم فترة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو الإقامة في إقليم جزر فرجن البريطانية مدة ٢٠ سنة أو أكثر لشخص يُثبت حسن سيرته وسلوكه. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يُنظر سنوياً في عدد الإعفاءات الممنوحة. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أعلنت إدارة الهجرة التابعة لحكومة الإقليم أنه سيتم منح تصاريح دخول متعددة السنوات للأشخاص المؤهلين. فالموظفون المتعاقدون مع الحكومة، وموظفو الهيئات النظامية، والأشخاص الذين منحوا إعفاء من تصاريح العمل إلى أجل غير مسمى وعاشوا في الإقليم بصفة متصلة لمدة خمس سنوات أو أكثر، سيكونون مؤهلين للحصول على تصريح دخول متعدد السنوات. وسيُمنح تصريح الدخول المتعدد السنوات كل ثلاث سنوات، على نقيض التصريح السنوي، وسيمنح بعد تاريخ انقضاء تصريح الدخول الحالي للشخص.

باء - التعليم

٢٨ - يسترشد النظام التعليمي في الإقليم بقانون التعليم لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته، بما في ذلك قانون التعليم (المعدل) لعام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن توفر الأنظمة التي يتضمنها هذا القانون التوجيه اللازم لنظام التعليم والجهات المعنية فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والخدمات، ورصد تنفيذ برامج التعليم المدارة في إطار هذا القانون، وسير الإشراف على المدارس، بما يشمل التحقيق في الشكاوى بناءً على طلب الجمهور.

٢٩ - والتعليم الابتدائي والثانوي مجاني والإزامي للأطفال من سن الخامسة وحتى سن السابعة عشرة. ويوفر التعليم العالي مجاناً لسكان جزر فرجن في الكلية الحكومية المحلية (ه. لافيتي ستاوت كوميونتي كوليدج)، ولها فرعان في جزيرتي تورتولا وفرجن غوردا. وتعاون الكلية أيضاً مع عدة جامعات خارج جزر فرجن توفر برامج بمستوى درجة البكالوريوس.

٣٠ - ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يسدها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، على أن يستوفوا شرط الإقامة في أحد أقاليم ما وراء البحار البريطانية، أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا، لفترة ثلاث سنوات قبل السنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. وإضافةً إلى ذلك، تُتاح لأولئك الطلاب إمكانية الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي لتعليمهم العالي أو المهني.

٣١ - ووفقاً لما ورد في "خطة التعافي للتنمية"، فقد تسبب إعصارا عام ٢٠١٧ في ضرر كبير للبنية التحتية للمدارس العامة بالأساس. فقد دُمّرت ست مدارس من أصل ثمانية عشر مدرسة عامة وأُضحت غير صالحة للاستخدام، بينما لحقت أضرار تتراوح بين الطفيفة والمتوسطة بالأسطح والنوافذ والأبواب في المدارس الأخرى. وفقدت المدرسة الثانوية الرئيسية، وهي مدرسة إلور ستاوت الثانوية، أغلب مبانيها ويلزم إعادة بنائها. وتعرضت المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة لبعض الأضرار، ولكن أغلبها ظل صالحاً للاستخدام. وفي مؤسسة التعليم العالي الوحيدة، كلية ه. لافيتي ستاوت الحكومية، لحقت أضرار جسيمة بالمبنى الرئيسي وكذلك بفرع الجامعة في فرجن غوردا. وبلغت التكلفة الإجمالية التي تكبدها قطاع التعليم ما يقرب من ٦٠ مليون دولار.

جيم - الصحة

٣٢ - أنشئت هيئة الخدمات الصحية في الإقليم في عام ٢٠٠٥، وهي هيئة تنظيمية تتولى إدارة خدمات تقديم الرعاية الصحية العامة. وبدأ تطبيق التأمين الصحي الوطني، الذي يوفر التغطية الشاملة لنفقات الرعاية الصحية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وبدأ العمل به في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٣٣ - ووفقا للمعلومات المقدمة من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، يشكل فيروس زيكا وحى شيكُونغُونيا وحى الضنك مسائل صحية ذات أهمية للنظام الصحي في الإقليم. وقد أُبلغ عن أول حالة إصابة بفيروس زيكا في تموز/يوليه ٢٠١٦، وبلغ عدد الحالات المؤكدة ٢٢ حالة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وسجلت أول إصابة بحمى شيكُونغُونيا في عام ٢٠١٤، وبلغ عدد الحالات المؤكدة في الإقليم ٤٧ حالة. وارتفع عدد حالات الإصابة بحمى الضنك بصورة حادة في عام ٢٠١٢، إلا أنه انخفض بصورة ملحوظة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥؛ وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، أُبلغ عن ٧١٠ حالات إصابة بحمى الضنك. والمalaria ليست مرضا متوطنا، ولم يُبلغ عن أي حالات واردة من الخارج. وتسهم الأمراض المزمنة غير السارية، ولا سيما السرطان والسكري وارتفاع ضغط الدم، بصورة كبيرة في المرض والوفاة بين البالغين. ويمثل انتشار السمّة، الذي يعزى أساسا إلى نمط عيش تقل فيه الحركة ونظام غذائي تكثر فيه الأغذية المصنعة أو التي يفقدها التكرير عناصرها الغذائية، أحد المخاطر الصحية الرئيسية فيما يتعلق بالأمراض المزمنة في جزر فرجن البريطانية، ويؤثر على النساء والأطفال بالأساس. وتنفذ وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية استراتيجية مدتها ١٠ سنوات للوقاية من الأمراض المزمنة غير السارية، تعتمد على نهج متعدد القطاعات. ولم تسجل أي وفيات للأمومة في الإقليم في السنوات العشر الماضية. ولا توجد منشآت تدريبية ولذا يتلقى الأخصائيون الصحيون التدريب في أماكن أخرى في منطقة البحر الكاريبي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ومن أجل شغل الوظائف اللازمة لموظفي الصحة في القطاعين العام والخاص، يتم استقدام موظفين من منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة وكندا والفلبين وبعض البلدان الأفريقية.

٣٤ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، رحب المجلس بمواصلة وزارة الصحة في المملكة المتحدة دعمها للأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي باللوائح الصحية الدولية وبناء القدرات ذات الصلة للتصدي للحوادث الكبرى في مجال الصحة العامة، بما في ذلك تفشي الأوبئة، ومواصلة التزامها بتلك الأنشطة بالشراكة مع الأقاليم ووكالة الصحة العامة في إنكلترا. ورحّب كل من المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أيضا بإسهامات وزارة الصحة وإدارة الصحة العامة في إنكلترا في مواجهة إعصار إيرما في إطار الاستجابة لحالات الطوارئ، وذلك من خلال الإسراع بإيفاد خبراء فنيين في مجال الصحة العامة لدعم حكومات الأقاليم. وأعرب الجانبان عن التزامهما بمواصلة العمل بشأن مسائل الصحة العامة مع مواصلة الأقاليم المتضررة بذل جهودها للتعافي. وناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أهمية إذكاء الوعي بالأمراض غير السارية كالسمّة ومشاكل الصحة العقلية وآثار تلك التحديات على سكان الأقاليم، وأهمية بناء القدرات والخبرات في الأقاليم للتصدي لتلك الأمراض. وأعلنا التزامهما بالتعاون في معالجة تلك القضايا الهامة من أجل تبادل أفضل الممارسات والموارد في مجال النهج الوقائية وسبل تطويعها لتلبية الاحتياجات المحلية.

٣٥ - ووفقا لما ورد في "خطة التعافي للتنمية"، فقد كان لإعصاري عام ٢٠١٧ تأثير كبير على تقديم الخدمات الصحية بسبب آثارهما البالغة على البنية التحتية للقطاع الصحي في الإقليم، بما في ذلك

المعدات والمركبات، وعلى الأفراد العاملين فيه. وفي حين استمرت العمليات دون انقطاع في المستشفى العام الوحيد، مستشفى بيبلز (Peebles Hospital)، رغم بعض الأضرار الهيكلية، فقد تعرضت شبكة العيادات الصحية المجتمعية لأضرار بالغة، باستثناء قلة منها، وأغلقت أربع منها للقيام بإصلاحات. وتعرض المستشفى الخاص في تورتولا كذلك، وهو عيادة بوغنيفيليا (Bougainvillea Clinic)، والعيادات الطبية الخاصة لأضرار بالغة.

دال - الجريمة والسلامة العامة

٣٦ - وفقا لما ورد في الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، تشير السجلات الحديثة إلى أن مستويات الجريمة إجمالاً انخفضت في الإقليم مقارنةً بالأعوام السابقة. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، فقد حدث تصاعد مثير للقلق، تحديدا فيما يتعلق بالجرائم العنيفة.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٨، واصلت المملكة المتحدة توفير التمويل لتغطية تكاليف وظيفة مستشار شؤون إنفاذ القانون في ميامي، بالولايات المتحدة، يتولى تنسيق وإدارة وتيسير تقديم التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لبدء تطبيق التقنيات والمهارات الجديدة اللازمة لوكالات إنفاذ القانون بالإقليم. وعلاوةً على ذلك، لا تزال السفينة RFA Mounts Bay راسية في البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة، وتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث ودعم الاتصالات في حالة الأزمات في المنطقة. ومن المتوقع أن تظل السفينة في منطقة البحر الكاريبي خلال موسم الأعاصير للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وعملت السفينة أيضا مع قوات بحرية أخرى ومع خفر السواحل في المنطقة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. ووفرت السفينتان RFA Mounts Bay و HMS Ocean إغاثةً إنسانية حيوية في المنطقة، ولا سيما للأقاليم الثلاثة التي تضررت من إعصاري إيرما وماريا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وهي أنغيلا وجزر فرجن البريطانية وجزر تركس وكايكوس.

هاء - حقوق الإنسان

٣٨ - جرى توسيع نطاق الاتفاقيات الدولية والأوروبية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان لتشمل جزر فرجن البريطانية. ويكرس الفصل ٢ من دستور عام ٢٠٠٧ الحقوق والحريات الأساسية الخاصة بالفرد وينص على إنشاء لجنة معنية بحقوق الإنسان بموجب القانون.

٣٩ - وقد اعتُمدت في عام ٢٠١٣ سياسة وطنية متعلقة بالإنصاف والعدالة بين الجنسين، لتكملة بروتوكول العنف العائلي الذي وافق عليه مجلس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويوسع قانون العنف العائلي لعام ٢٠١١، الذي دخل حيز النفاذ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، نطاق تعريف العنف العائلي ليشمل الإيذاء الاقتصادي والتخويف والتحرش والتعقب والإضرار بالممتلكات وتدميرها، كما يوفر الحماية للأشخاص في العلاقات القائمة على المعاشرة دون معاشرة. ويطبّق على الرجال الذين يؤذون النساء برنامج "المعاشرة السلمية"، وهو برنامج تربوي نفسي مدته ١٦ أسبوعاً مرتبط بالحاكم ويهدف إلى منع العنف. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وافق مجلس الوزراء على برنامج ما بعد الدعم للرجال الذين أكملوا برنامج المعاشرة السلمية.

٤٠ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، التزمت المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار بكفالة التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لشعوب الأقاليم ومعاملة تلك الشعوب معاملة عادلة وحمايتها من الانتهاكات وناقشت عزمها المشترك على مواصلة تعزيز احترام حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في الأقاليم. وفي البيان المعتمد في ذلك الاجتماع، رحّب الجانبان بالمشاركة البناءة للأقاليم في التحضيرات لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد. وأكد زعماء الأقاليم من جديد التزامهم بكفالة تحقيق أعلى معايير ممكنة لحماية الأطفال والنهوض برفاههم في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقشت المملكة المتحدة والأقاليم التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد أولويات السياسات، ولاحظ الجانبان التحديات الخاصة التي تواجهها الأقاليم المتضررة من الإغصارين اللذين وقعا مؤخرا، واتفقا على أن رفاه الأطفال ينبغي أن يظل أولوية محورية في خطط التعافي، بطرق منها إعادة بناء المدارس. وإضافةً إلى ذلك، رحبا بالتقدم المحرز في إطار مذكرة تفاهم لتشجيع إقامة تعاون أكثر فعالية بين أقاليم ما وراء البحار من أجل حماية الأطفال.

خامسا - البيئة

٤١ - انضمت جزر فرجن البريطانية إلى عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف، منها اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فقد دأب الإقليم منذ عام ٢٠١٥ على المشاركة بنشاط في مبادرات عالمية ومشاريع محددة بشأن التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك سن قانون الصندوق الاستثماري لتغير المناخ لعام ٢٠١٥، وفي الإدارة المستدامة للأراضي، وذلك في إطار شراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

٤٢ - وفي عام ٢٠١٤، أقرت حكومة الإقليم تشريعا يقضي بإنشاء محمية دائمة لسماك القرش في مياهها الإقليمية وحظر الصيد التجاري لجميع أنواع سمك القرش والشفنين البحري في جميع مياهها الإقليمية. ووفقا لما ذكرته الحكومة، يوجد ما يقرب من ٥١ منطقة محمية معينة في النظام الحالي للمناطق المحمية، بما في ذلك المنتزهات الوطنية والبحرية، والمناطق المحمية لمصائد الأسماك، ومحمية حرجية (منتزه سبيج ماونت الوطني)، ومناطق مائية. وبحسب تعيين كل منطقة محمية، يتولى إدارة تلك المناطق حاليا الصندوق الاستثماري للمنتزهات الوطنية، أو إدارة الحفظ ومصائد الأسماك، أو إدارة الزراعة.

٤٣ - ووفقا لما أفادت به منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تمثل إدارة النفايات الصلبة مسألة بالغة الأهمية في جزر فرجن البريطانية. فالإقليم لا يتوافر فيه إلا مساحة محدودة من الأراضي التي يمكن استخدامها كمداخن للقمامة، وتزيد من صعوبة هذا الوضع التضاريس التلية في جزيرة فرجن البريطانية، مما يجعل تصميم مدافن القمامة وإنشاءها عملا صعبا ومكلفا. وخلال العقد الأخير، زاد حجم النفايات في الإقليم ثلاثة أضعاف؛ ويتم دفن النفايات أو إحراقها، ولا توجد حاليا مرافق لإعادة تدويرها. ويتم التخلص من النفايات بإحراقها بالأساس في محرقة بوكوود بوند (Pockwood Pond) في جزيرة تورتولا، التي تبلغ سعتها ١٠٠ طن يوميا، كما توجد مدافن قمامة أخرى في الجزر الرئيسية تورتولا وفرجن غوردا وأنيغادا.

٤٤ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، أقرت حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار بأن الدمار الذي خلفه إعصارا إيرما وماريا مثل تذكيرا بقابلية

أقاليم ما وراء البحار للتضرر من الأحداث المتصلة بتغير المناخ وبالأثر المدمر الذي يمكن أن تحدثه على حياة سكانها وسبل عيشهم. وأعلن الجانبان التزامهما بمواصلة التعاون المشترك قبل انعقاد المنتديات الدولية بشأن تغير المناخ، لضمان الأخذ بأراء أقاليم ما وراء البحار وأولوياتها بصورة كاملة في المفاوضات. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار في مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ لتشمل الأقاليم، بما في ذلك المضي قدماً بالعمل على توسيع نطاق تصديقها على تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو ليشمل الأقاليم التي أبدت استعداداً لذلك. وجرى التأكيد على أهمية العمل المضطلع به في الأقاليم في مجال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره والتعاون فيما بين الأقاليم من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجالي إدارة البيئة ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ، بسبل منها الاجتماعات السنوية لوزراء البيئة في الأقاليم.

٤٥ - ووفقاً لما ورد في "خطة التعافي والتنمية"، فقد تعرضت الموارد الطبيعية في الإقليم لأضرار كبيرة من جراء كوارث عام ٢٠١٧. فلحق ضرر بالغ بالنظم الإيكولوجية من قبيل الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف والشواطئ ومروج الأعشاب البحرية والبرك المالحة وقنوات الصرف والغابات الرطبة والجافة من جراء الرياح العاتية وعرام العواصف ومياه الفيضانات وما يرتبط بها من ترسبات وتلوث وحطام. ويُقدَّر مجموع الأضرار والخسائر التي لحقت بقطاع البيئة بمبلغ ٦,٩ ملايين دولار.

سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٦ - جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٤٧ - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وهو كذلك عضو مقترح في مصرف التنمية الكاريبي.

٤٨ - ويشترك الإقليم في اجتماعات المجلس المشترك بين إقليمي جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تدارس المصالح والتحديات المشتركة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. ومن المواضيع التي تناولها الاجتماعات إنفاذ القانون واستعمال القوارب الترفيهية ورياضة الصيد ومسائل بحرية أخرى، والتعاون في مجالات السياحة والطاقة والمرافق العامة والثقافة والتعليم.

٤٩ - وحضر ممثل جزر فرجن البريطانية الاجتماع العادي التاسع والثلاثين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عقد في مونتيفغو باي، جامايكا، في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨. وأصدر المؤتمر بياناً أشار فيه رؤساء الحكومات بقلق بالغ إلى التعديلات المدخلة على تشريعات المملكة المتحدة في إطار قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي اعتمد في الآونة الأخيرة، معربين عن تضامنهم مع الأقاليم المتضررة من ذلك الإجراء الانفرادي المتمثل في التشريع في مجالات سياسية محلية كانت مخولة دستورياً للأقاليم، دون موافقة شعوبهم ومشاركتهم، وأشاروا إلى أن الإجراء يتعارض مع ترتيب بديل يتعلق بالسجلات العامة سبق الاتفاق عليه مع حكومة المملكة المتحدة ونُفذ بتكلفة كبيرة تكبدتها أقاليم ما وراء البحار.

٥٠ - ووفقاً للبيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، تواصل المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار إجراء حوار بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة لقرار المملكة المتحدة الخروج من

الاتحاد الأوروبي (المعروف باسم "Brexit"). وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن أحد الأهداف الواضحة من مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو التوصل إلى اتفاق يناسب جميع أركان أسرة المملكة المتحدة، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستسعى إلى كفالة الحفاظ على الاستدامة الأمنية والاقتصادية لأقاليم ما وراء البحار وإلى كفالة تعزيزها حيثما أمكن في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥١ - يرد في الفرع الأول أعلاه موقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٢ - في البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك في عام ٢٠١٧، أعلن كل من حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدت من جديد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

٥٣ - وأعربا عن التزامهما باستكشاف السبل التي تمكن أقاليم ما وراء البحار من المحافظة على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة. وأعلن أيضاً أن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلبات الشطب من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للأقاليم التي تضم سكاناً مقيمين بشكل دائم يرغبون في ذلك. واتفقت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار على أن البنية الأساسية القائمة لعلاقتهاما الدستورية هي البنية الصحيحة - حيث يؤول إلى حكومات الأقاليم المنتخبة أكبر قدر ممكن من السلطات بما يتماشى مع احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. ووفقاً لما ورد عن الدولة القائمة بالإدارة، فقد أكدت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار من جديد، في الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك، الذي عقد في لندن يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، المواقف المُعرب عنها في البيان الصادر عن الاجتماع السادس، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستواصل التحاور بشأن القضايا الدستورية على نحو أكثر انتظاماً معفرادى الحكومات وممثلي أقاليم ما وراء البحار لكفالة نجاح الترتيبات الدستورية وإعدادها بفعالية لتعزيز المصالح المثلى لتلك الأقاليم وللمملكة المتحدة.

٥٤ - وذكر ممثل المملكة المتحدة في الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها وراء البحار علاقة حديثة وقائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانياً. وقال إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة والأقاليم وهو مكلف بولاية رصد الأولويات الجماعية وتعزيزها بروح قائمة على الشراكة.

٥٥ - ومضى قائلا إن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أكدت في البيان الصادر عن الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك التزامها بشراكة سياسية حديثة تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير الشعوب لمصيرها، ودعمها المستمر للترتيبات الدستورية السارية في الأقاليم، والتي يُفَوَّض بموجبها أقصى حد ممكن من السلطات إلى الأقاليم بما يتماشى مع السيادة البريطانية. وأشار أيضا إلى أن حكومته تعهدت بأن تساعد أقاليم ما وراء البحار في مواجهة المطالبات المعادية المُنَادِيَة بالسيادة وأن تؤيد طلب الشطب من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لأي إقليم يرغب سكانه الدائمون في ذلك.

٥٦ - وأوضح أن المسؤولية الأساسية لحكومة بلده وأهدافها المحددة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، تتمثل في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأن حكومات الأقاليم يتوقع منها أن تستوفي نفس المعايير الرفيعة التي تستوفيها حكومة المملكة المتحدة في الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة ذات كفاءة، وبناء مجتمعات قوية ناجحة، وتحظى في ذلك بدعم من حكومة بلده في هذه المجالات.

ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٥٧ - اتخذت الجمعية العامة، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، القرار ١١٠/٧٣ من دون تصويت، بناءً على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٨ (A/73/23) والتوصية التي صدرت عن اللجنة الرابعة في وقت لاحق. وفي ذلك القرار، فإن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر فرجن البريطانية عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر فرجن البريطانية هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ودعت، في هذا الصدد، الدولة القائمة بالإدارة للقيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنفيذية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أشارت إلى دستور جزر فرجن البريطانية الصادر عام ٢٠٠٧، وأكدت أهمية استمرار المناقشات بشأن المسائل الدستورية، من أجل منح مسؤولية أكبر لحكومة الإقليم بهدف تطبيق الدستور تطبيقا فعالا ورفع مستويات التشقيف المتصل بالمسائل الدستورية؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق ببرنامج توعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(و) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ز) شددت على ضرورة أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بمعلومات مستكملة عن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ح) أكدت كذلك أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر فرجن البريطانية ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر فرجن البريطانية والدولة القائمة بالإدارة؛

(ط) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر فرجن البريطانية، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ي) أكدت من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ك) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتمهئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم مركزاً مالياً دولياً؛

(ل) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(م) دعت الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى تقديم كل المساعدة اللازمة للإقليم، ودعم جهود الإنعاش وإعادة البناء، وتعزيز القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، لا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين ألحقا أضرارا بالإقليم في عام ٢٠١٧؛

(ن) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر فرجن البريطانية وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين وعن تنفيذ القرار.

خريطة

